

۱۸۶۰



کتابخانه مرکزی آستان قدس رضوی

نام کتاب: علام المومنین (ج ۲)
مؤلف متن: محمد بن ابی بکر اسلمی
شارح: مترجم
تاریخ تحریر: ۱۳۱۹ نوع خط: نسخ تعداد سطر: ۳۸
جزء کتب: فقه زبان: عربی عدد اوراق: ۱۷۷
طول: ۳۱ عرض: ۲۲ شماره عمومی: ۱۸۶۴
وقتی: خریداری تاریخ: وقف فرزند: ۱۳۷۲
ملاحظات:

لک

بازبین شد
۱۳۷۱ ش

میکر دوام تهیه شد

بسم الرحمن الرحیم

این کتاب تیارخ فردریخ ۱۳۷۲ از نوی

ر معظّم انقلاب است

حضرت آیت الله العظمی خامنه ای

بصوت آمانی کتابخانه مرکزی آستان قدس

منتقل گردید



الميرزا الثاني من اعلام الميرزا
عن يد العالمين بالعلم والادب
محمد باقر كرام الله
يا باقر بن محمد

لما اراد المنصور ابوالدوانيق ان يقتل ابامسلم فرع عيسى بن موسى من
ذلك فكتب اليه . اذا كنت ذاراي فكن ذا تدبير . فان فساد الراي اذا تنجلا
فوقع عليه المنصور
اذا كنت ذاراي فكن ذا عزم . فان فساد الراي ان تنزودا
ولا تمهل الاعداء يوما وبأدركهم . فانهم يهلكوا مثلها عدا
والمنصور تاتي خلقا بني العباس وكان كرمها وسيماهم العطا اعلم الناس
بالحديث ذاراي وتدبير انتهى



بسم الله الرحمن الرحيم وهو يحيى ونعم الوكيل
فصل في ما نقل الاعيان والحيين الامكن فكيفه الضاع والمدة ونحوه من المذنب
وموقفه المصطفى والفقر والحجج وسجدتها ونحوه في الوضوء والقبض والمصطفى ونحوه في النقل
هذا الجاهل من غير نقل الماسك كالصفا والمروة ومنى ومواقع الحرات ومولد لفة وعرفه ومواقع
الاجرام كن في الخليفة الخفة وغيرها **فصل** في ما نقل العمل بالحق فكيفه الوقوف
والمرارة والاذان على مكان المرتفع والاذان للصبح قبل الفجر وتنبيه الاذان واخذ
الاقامة والخطبة بالقرآن وبالسنة دون الخطبة الصائبة بالشجيرة والترجيع التي لا
تتم ولا تعني من جوع فخذ النقل وهذا العمل حجة حجة بن عليا وسنة متلفا بالقبول
على المراسم والعينين واذا اظفر العالم بدكر فرت به عينه واطمأنت اليه نفسه **فصل**
واما العمل الذي يطرأ في الاجتهاد والاستدلال فهو معترك الزائد ومجال الجدل قال
المصنف بعد الوهاب وقد اختلف اصحابنا على ثلاثة اوجه احدها انه ليس بحجة اصلا
وان الاجتهاد هو اجماع اهل المدينة من طريق النقل ولا يرجح به ايضا احد الاجتهاديين على
الاخر وهذا قول ابي بكر وابي يعقوب بن الرازي والقاضي ابي بكر بن مناصب والطحاوي والقاضي
ابي الفرج والشيخ ابي بكر الاخير وان يكون هذا امدها لما ذكره لاحد من معتزلي
اصحابه **فصل الوجه الثاني** انه وان لم يكن حجة فانه يرجح به احدهما
على اجتهاد غيره وهو ما قال بعض اصحابنا في **الشافعي والثالث** ان اجماعهم من طريق الاجتهاد
حجة وان لم يكن خلافه كما جاعل من طريق النقل وهذا امدهم قوم من اصحابنا وهو ابي عمير
كلام احمد بن محمد وابي بكر وغيرهما وذكر الشيخ ان في سائر ما ذكره في الحديث بن سعد ما يدل
عليه وقد ذكر في مصنفه من هذا ما ذكره والذي صرح به القاضي ابو الحسين بن الوعر
في مسئلته التي صنفها على ما ذكر في نصها الكلام على اصحابنا في اجماع اهل المدينة
والوجه الذي ذهب على اصحابنا المصنف به او جملتهم فان حال الاخبار من طريق الاجاد فلا
تخلو من ثلاث امور اما ان يكون صحتها على اهل المدينة مطابقة لما وان يكون علمه بخلافه
او ان لا يكون متطابقة على اصلا لا يخالفه لا يوافق فان كان علمه موافقا لما كان ذلك اكد
في صحتها وجوب العمل بها اذ كان العمل من طريق النقل وان كان من طريق الاجتهاد وكان
مستحكما لمخبر على ما ذكرنا من الخلاف وان كان علمه بخلافه نظر فان كان العمل المذكور على
الصفة التي ذكرناها فان الخبر يترك العمل عندنا في الخلاف بين اصحابنا في ذلك وهذا الخبر
الغرض في الكلام في هذه المسئلة وهذا كما يقوله في الصاع والمدة وذكره في الخبر وغير ذلك
وان كان العمل منهم اجتهادا فاما خبر اولى منه عند جمهور اصحابنا الا ان قال منهم ان
الاجماع من طريق الاجتهاد حجة وان لم يكن بالمدينة عمل يوافق موجب اجتهاد وخالفه
فالواجب المنصير الى الخبر فانه دليل منقطع عن مسقط او معارض هذا اجمل قول

مواقع
حجج

المدعي
على من خالفه

مسئلة

لا خلاف في الاجماع

المسئلة

الخبر

احمد

اصحابنا في هذه المسئلة وقد تضمن ما حكاه ان علمه الجاهل يوجب النقل حجة فاذا
اجتمع عليه من غير نقل من اخبار الاجاد ونحوه في النقل فلهما وقال
والذي يدل على اقلناه انه اذا اجتمعوا على نقله او على استلزامه فان ذكر الامر على النقل
المستوفى الذي حصل العلم به ويقتضيه العقل فيجب كمال الاجاد له لان المدينة حجة
من اصحابنا من يرضى العمل به فيها اجزاء على نقله فاحذر اسبيل اذ اورد خبر واحد بخلافه كان
حجة على اكثر من تركه كما لو روى لنا خبر واحد فيما رواه نقله من جميع الامم ووجه تركه ان
للتقدم المتواتر من جمهورهم فصار من اجزاء عادة ان يجوزوا على نقله او على استلزامه من
عندهم المود من رسول الله صلى الله عليه واله وسلم واصحابه ويكون السنن العشرة الثانية قد خالفوا
هذا من ابي الباطل وان وقع ذلك فيها اجزاء عليه من طريق الاجتهاد فان العصمة لم تضمن
لاجتهادهم فلم يخصوا من طريق النقل ولا العمل المستوفى على هذه الشريطة على بطلان خيار
المجلس ولا على التسليم الواحدة ولا على الفتوة في الخبر قبل الركوع ولا على ترك الركوع عند
الركوع والرفع منه ولا على ترك السجود في المنصن ولا على ترك الاستسقاء والاستعاذة قبل الف
ونظائر ذلك كيف وقع ما ذكره الذين نقلوا العمل الصحيح المأثور الذي كان يرضى عن
الشيء صلى الله عليه واله وسلم واصحابه بخلاف ذلك فكيف يقال ان تركه عمل مستوفى من رسول الله
عليه واله وسلم والى الان هذا من المجال بل نقله للصاع والمدة والوقوف والاقامات وترك
ركعة الحضرة وات حق ولم يأت عن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم في سنة ثمانية اربعة فلهذا
رجع ابي يوسف الى ذلك كماله حضرة الرشيد لما نظر ما ذكره وثبان له الحق فلا يلحق هذا العلم
من طريق الاجتهاد ويجوز ان يكون مستلزاما من رسول الله صلى الله عليه واله وسلم في تركه في السنة
الثانية فحين الون وذكره في هذه التمهيد والنقصيل يقول الاستسقاء ويظهر الحق
وما المعلوم ان العمل بخلافه ارضى عن عصر خلفاء الرشيد بن واصحابه بالمدينة كان يجب
مرفها من المفتين والامراء والمجتهدين على الاسواق ولم يكن الرعية تتخالف في ذلك فاذا
افترق المفتون نقله والوالي وعلمه المحتسب وصار عملا لا يفتي فيه لا يلتفت اليه
في مخالفة السنن لا عمل رسول الله صلى الله عليه واله وسلم وخلفائه واصحابه ذلك اكد
السنة فلا يخلط احد ما بالآخر فحين هذا العمل شديد تحكما والعمل الاخر اذا خالف السنن
اشد تركا وبالله التوفيق وقد كان ربيعة بن عبد الرحمن يقول سليمان بن بلال لا احتسب
بغير فتوى فتوى الرعية بفتوى هذا وتنفيد هذا انما يطرد العمل في بلد او اقليم ليس
فيه الا قوله ما ذكره في قوله وفقاه ولا يجوز ان العمل هناك يقول غيره من ائمة الاسلام
فلو عمل به احد لا شدة نكيرهم عليه وكذلك بلبل او اقليم لم يظهر فيه الامم في حجة
فان العمل المستوفى على قوله وكل ما ينظر عند علمه من قول المصنف في قوله ومده
ولم يوافقهم ولا فرق في هذا القول بين بلد وبلد والعمل الصحيح ما وافقه السنة
واذا اريد وصح ذلك فانظر القول في من امير المؤمنين عمر بن الخطاب في حجة ما لا يفتي
في الفرض في مصلا النبي صلى الله عليه واله وسلم وعمل اصحابه ثم العمل في من ما ذكره في
التكبير لا لقراءة من غير استسقاء ولا تعوذ والنظر في من من اصحابه كعب بن
عمر بن اعتبارها في المجلس ومفارقة مكان التتابع ليلزم الحق ولا يخالفه في
ذكر صحابي ثم العمل في من التابعين وامامهم وعلمهم سعيد بن المسيب يقول به
به ولا ينكر عليه منكره صار العمل في من ربيعة وسليمان بن بلال بخلاف ذلك وانظر
الحال في من رسول الله صلى الله عليه واله وسلم واصحابه خلفه وهم يرون ايدهم في
الصلوة في الركوع والرفع منه ثم القول في من اصحابه بعد حقه كان عبد الله بن
اذا راى من لا يرضى به حصة وهو على ما كان يرضى عن وجهه بالتابعين يقول

بلد

اخبار

بما علم

نقطة

مواقع

حجج

مسئلة
ما ذكره
ابن سعد

يقين

